

## التعديلات الدستورية الجديدة عربياً في "اليسوعية"



USJ

مسرة ملقياً محاضرتها

### صدي البلد

تناول أنطوان مسرة عضو الأستاذ الجامعي وعضو المجلس الدستوري اللبناني ورئيس كرسي الأونيسكو في جامعة القديس يوسف في بيروت، موضوع «التعديلات الجديدة في الدساتير العربية حول الحقوق الدينية والثقافية» في إطار «المحاضرات المهنية» الموجهة لطلاب «الماستر في العلاقات الإسلامية المسيحية».

استهل مسرة محاضرتته بالكلام على أهمية هذه التعديلات البالغة والتجديدية مشيراً إلى أنها تفتح آفاقاً جديدة في موضوع الأديان وعلاقتها بالشأن العام، إذ تظهر التعديلات الجديدة في أكثر الدول



**مسرة: هناك حالة من**

**الكسل الذهني والاجترار**

**لدى المفكرين والكتّاب**

**يجب التخلص منها**

العربية ومنذ العام 2010 تجديداً وتأصيلاً في ما يتعلق بضمان الحقوق الدينية والثقافية، وأن ذلك "يحصل خلافاً لخطاب اجتراري سائد تُعممه أوساط جامعية وفكرية وإعلامية حول الدولة الدينية والشريعة والتشريع".

وأوضح أن ذلك "لا يعني ذلك أن الحقوق الدينية والثقافية مصونة واقعياً في المجتمعات العربية، بل يبين ذلك المسعى في أعلى

اصدار قوانين تنافي جوهر الحريات الواردة في الدستور كما في المادة 128 من الدستور الأردني المعدل... تحمل معاني حديثة وتغييرية أساسية"، وأضاف شارحاً: "يتطلب تحويل هذا التحديث في النصوص الدستورية الجديدة الى ممارسة عمل ثقافي خارج شعارات اجترارية لا يزال يتداولها ويُعممها مؤلفون وجامعيون وإعلاميون بدلاً من المساهمة في التحديث والتأصيل".

### تعبير «الطائفية»

كما توجه إلى الطلاب والباحثين الجامعيين والكتّاب ودعاهم إلى عدم استعمال تعبير "الطائفية" لأنه غير علمي، كذلك الحديث على "إلغاء الطائفية" بل دعاهم إلى دراسة التعددية الدينية والثقافية، داعياً إلى النظر في المتغيرات الإيجابية لأن المعضلة تكمن في الذهنية السائدة الواجب تغييرها.

وفي الختام دار نقاش مع الحضور أجاب خلاله مسرة عن الأسئلة التي تمحورت حول جدوى هذه التعديلات وقدرتها على خرق الواقع وتغييره.

الهرمية الحقوقية العربية الى تحديث وتأصيل الإدارة الديمقراطية للتنوع الديني والثقافي"، مؤكداً أن "التحديث في المصطلحات والتعبير يؤدي الى مزيد من التطور مستقبلاً في مسارات العدالة الدستورية".

### كسل ذهني

واعتبر مسرة أن هناك حالة من الكسل الذهني والاجترار لدى المفكرين والكتّاب يجب التخلص منها، لذا دعا "الجامعيين والباحثين والإعلاميين والملتزمين في المجتمع المساهمة في هذا المسار من خلال الخروج عن شعارات سائدة ومن الماضي والمساهمة في التحول في الذهنيات".

انتقل بعد ذلك إلى تعداد المواد التي تغيرت في الدساتير العربية منذ قيام الربيع العربي، مؤكداً أن "العبارات الواردة في التعديلات الدستورية في أكثر من 15 دولة عربية حول سيادة الشعب، وسيادة القانون، ومقاصد الشريعة، والمواطنة، والصفة الرسمية لدين الدولة، والتراث الثقافي العربي، ومنع